



المجلس الأعلى للقضاء

مجلس القضاء المالي

عدد ٥٦ | ٢٥١٩

تونس في ٣١ جانفي ٢٠١٩

## إعلان شغور

عملا بأحكام القانون الأساسي عدد ٣٤ لسنة ٢٠١٦ المؤرخ في ٢٨ أفريل ٢٠١٦ والمتعلق  
 بال المجلس الأعلى للقضاء كما تم إتمامه وتنقيحه بالقانون الأساسي عدد ١٩ لسنة ٢٠١٧ المؤرخ في  
 ١٨ أفريل ٢٠١٧، يعلن مجلس القضاء المالي عن شغور بخطبة رئيس قسم بالمراكز التالية :

(١) ٨ مراكز بالغرف المركزية،

(٢) ٣ بالغرفة الجهوية بجندوبة،

(٣) ١ بالغرفة الجهوية بصفاقس،

(٤) ٢ بالغرفة الجهوية بقفصة.

(٥) ١ بالغرفة الجهوية بسوسة.

عن مجلس القضاء المالي

نجيب القطاوي



المجلس الأعلى للقضاء

مجلس القضاء المالي

عدد ٥٤ / ٢٠١٩



## قرار في فتح الترشحات لخطبة رئيس قسم

عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 أفريل 2016 والمتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء كما تم إتمامه وتنقيحه بالقانون الأساسي عدد 19 لسنة 2017 المؤرخ في 18 أفريل 2017 وبمداولات الجلسة العامة للمجلس الأعلى للقضاء المنعقدة في بتاريخ 28 أفريل 2017 التي خولت للمجالس القطاعية سد الشغورات في الوظائف القضائية الشاغرة. واستنادا إلى مداولات مجلس القضاء المالي المنعقد في 30 جانفي 2019، يعلن الرئيس المؤقت مجلس القضاء المالي عن فتح باب الترشحات لسد الشغور في خطبة رئيس قسم لفائدة قضاة دائرة المحاسبات الذين تتوفّر فيهم الشروط الواردة بالفصل 18 (جديد) من المرسوم عدد 6 لسنة 1970 المؤرخ في 26 سبتمبر 1970 والمتعلق بضبط النظام الأساسي لأعضاء دائرة المحاسبات كما تم تبنيه وإتمامه بالنصوص اللاحقة والمتمثلة في أكاديمية عamins على الأقل في رتبة مستشار.

تقدّم مطالب الترشح للخطط المذكورة في ظرف مغلق يكتب عليه " لا يفتح واسم المرشح والخطبة المرشحة لها" ويحتوي بداخله على مطلب ترشح للخطبة باسم الرئيس المؤقت مجلس القضاء المالي وسيرة ذاتية وقائمة في الخدمات، لدى مكتب الضبط المركزي بدائرة المحاسبات بمقرها الكائن بالحي العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي تونس وذلك ابتداء من الإثنين 4 فيفري 2019 وإلى غاية الثلاثاء 19 فيفري 2019 على الساعة الخامسة مساء.



نجيب القطاوي



المجلس الأعلى للقضاء

مجلس القضاء المالي

تونس في 31 جانفي 2019

عدد ٢٠١٩ / ٥

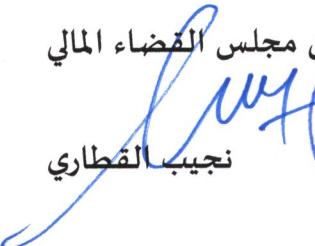
## معايير ومنهجية فرز الترشحات لخطة مندوب حكومة

قرر مجلس القضاء المالي فرز وترتيب المرشحين لخطة مندوب حكومة وفقاً للمعايير والمنهجية التالية وذلك دون إعطاء الأفضلية لمعايير على آخر:

- الأقدمية في الرتبة حسب المدة المضافة؛
- الأقدمية في المباشرة الفعلية في القضاة؛
- الكفاءة والحياد والاستقلالية والشفافية والنزاهة.
- الخطط القضائية مع اعتماد التدرج في الخطة والأقدمية في الخطة في صورة التساوي

مع القيام بالترتيب النهائي للمرشحين بناء على المعايير المذكورة أعلاه وبإسناد أفضلية لكل مرشح حسب كل معيار واحتساب مجموع الأفضليات والالتجاء إلى تقديم المرشح الأكبر سنا في صورة التساوي.

وقد تم الاعتماد لضبط هذه المعايير على الفصل 45 من القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 أفريل 2016 والمتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء.

نجيب القطاوي  
  
مجلـس القـضاـء الـمـالـي  
الـجمهـوريـة التـونـسيـة